دول القرن الأفريقي: دورها وتأثيرها في القضية الصومالية (الجزء الثالث)

التقرير الأسبوعي

الرقم: 31

إعداد: الكاتب والباحث / عبد الله الفاتح

تاريخ الإصدار: الأربعاء 16 مايو 2018

نبذة عن المؤسسة

الصومال الجديد مؤسسة أهلية غير ربحية تعمل في مجال الإعلام والبحوث والدراسات والتنمية البشرية، وتأسست المؤسسة على يد مثقفين وكوادر مهنيين صوماليين في العاشر من شهر مايو عام 2015، ويقع مقرها الرئيسي في العاصمة الصومالية مقديشو.

Website: www.alsomalaljadid.com / www.alsomal.so / www.alsomal.net Email:alsomalaljadid@gmail.com

تحدثنا في الجزأين السابقين من التقرير أهمية الصومال الاستراتيجية والجيوبولتيكية، والأزمة الصومالية وأبعادها الإقليمية والعالمية، وطبيعة الاهتمام الدولي الراهن بالصومال ودور الدول الغربية واهتمام الدول الصاعدة بالمنطقة، وتفاعل دول الجوار ودورها في القضية؛ والذي لا نزال نحن بصدده، ونركز في هذا الجزء على الدور الجيبوتي.

طبيعة الدور الجيبوتي في الصومال:

كما أسلفنا فإن الصومال تكتسب أهمية كبرى بالنسبة لدول المنطقة ولجيبوتي بصفة خاصة لأنها ترتبط بالصومال عرقياً وثقافياً ودينياً، كما أن جيبوتي تعتبر تاريخيا جزءاً أصيلاً من "**الصومال الكبير**"، وأن اهتمامها بالأزمة الصومالية منذ ذلك الوقت المبكر، نابع من هذا الارتباط، إضافة لاعتبارات جيوبولتيكية أخرى تتميز بها الصومال، تناولنا جانبا من تفاعلاتها في الجزئين السابقين.

ورغم صغر حجمها ومحدودية سكانها وقلة مواردها الطبيعية إلا أن الموقع الاستراتيجي الهام الذي تتمتع به جيبوتي، يسمح لها أن تلعب دوراً مهماً في مختلف قضايا القرن الإفريقي، خاصة في الأزمة الصومالية، حيث تمسك خيوطا مهمة بالشأن الصومالي.

وفيما يلي نستعرض جانباً من جهود ومساعي جيبوتي في تسوية الأزمة الصومالية وذلك طبقاً لتسلسل الأحداث التاريخية.

جهود جيبوتي حيال الأزمة الصومالية:

اضطلعت جيبوتي بدور رئيسي في عملية التسوية والمصالحة الصومالية منذ سقوط نظام "**محمد سياد بري**" عام 1991م، ويعتبر تدخلها المتواصل في تسوية الأزمة الصومالية، تدخلاً بالغ الأهمية وربما يفوق في أهميته أي تدخل دولي وإقليمي آخر، وذلك

لاعتبارات عديدة من بينها أن جيبوتي تمتلك فهماً أفضل لطبيعة الأزمة وبالتالي يكون لديها رؤية سياسية أفضل للتعامل مع هذه الأزمة المزمنة.

لقد كانت جيبوتي أول دولة تقدمت بمبادرة لحل الأزمة، وذلك إبان حكم الرئيس الجيبوتي الراحل "**حسن جوليد أبتدون**[1].

ومنذ ذلك الوقت قامت جيبوتي بجهود سياسية كبيرة لتقريب وجهات النظر بين الفصائل الصومالية المتحاربة وإيجاد حلول سياسية عاجلة للأزمة الصومالية، وفي هذا الصدد عقدت مؤتمرات عديدة، نلخصها في الآتي:

- **مؤتمر جيبوتي الأول (Samatalis):**

في الخامس من يونيو 1991م، دعا الرئيس **جوليد** جميع الفصائل الصومالية المسلحة، إلى عقد مؤتمر للمصالح الوطنية بجيبوتي، واستجابت الدعوة العديد من الفصائل الصومالية الرئيسية، ربما باستثناء الحركة الوطنية الصومالية (SNM) كبرى الفصائل المسلحة في شمال الصومال، وبالفعل انعقد المؤتمر في الفترة من 15 إلى21 يونيو 1991م، وبحضور مراقبين عن كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، علاوة على رؤساء كل من كينيا وأوغندا، ووفود من خمسة عشرة دولة عربية وإفريقية وأوروبية.

وقد أصدر المؤتمر جملة من القرارات والتوصيات نذكر منها الآتي[2]:

---

[1] أنظر محاسن عبد القادر حاج الصافي، الأزمة الصومالية وأثرها على الأوضاع في القرن الإفريقي 1992م . 2007م.

[2] د. جلال الدين صالح، المحاكم الإسلامية في الصومال ومستقبل القرن الإفريقي،التقرير الاستراتيجي الصادر عن مجلة البيان العدد الرابع 2007م.

- وقف إطلاق النار بين الفصائل الصومالية.
- ضرورة اعتقال الرئيس سياد بري، وتقديمه للمحاكمة.
- التأكيد على وحدة الأراضي الصومالية.
- العمل بالدستور الصومالي لعام 1960م، لمدة لا تزيد عن عامين فقط، وتشكيل مجلس تشريعي مكون من 123 عضواً، على أساس تقسيم المحافظات.
- الإقرار على نظام اللامركزية الإدارية.
- تشكيل حكومة وطنية مؤقتة برئاسة السيد/ **علي مهدي محمد**، وتوزيع المناصب الوزارية بين الفصائل المشاركة، ما عدا منصب رئيس الوزراء، حيث تم تأجيله لأن يتم اختياره لاحقاً من أبناء الشمال.

وهذا القرار الذي أصدره المؤتمر لم تصبح مكللة بالنجاح، نتيجة لعوامل داخلية وخارجية متشابكة أدت إلى عدم نجاح المؤتمر، نوردها باختصار أدناه:

1. رفض الحركة الوطنية الصومالية (SNM) لقرارات المؤتمر، باعتبارها أمراً يخص أبناء الجنوب فقط.
2. تصاعد حدة المواجهات العسكرية بين فصيلي المؤتمر الصومالي المؤحد (USC) بسبب معارضة الجنرال **محمد فارح عيديد**، رئاسة السيد/ **على مهدي** للدولة.
3. رفض بعض الفصائل الصومالية خوض حرب مسلحة ضد الرئيس **سياد بري**، وحدوث انقسامات داخل الحركة القومية الصومالية.
4. التدخلات الخارجية ودعم أطراف إقليمية ودولية لبعض الفصائل الصومالية المسلحة.

ومنذ ذلك شهدت الساحة الصومالية استقطاباً حاداً من دول الجوار بشأن المصالحة الصومالية حيث حاولت كل دولة إنجاح مبادرتها وإفشال ما سواها لتحقيق أهداف خاصة

دون مراعاة لاعتبارات تسوية وحل الصراع، مما حال دون التوصل إلى تسوية شاملة تحقق الاستقرار وتنهي الأزمة الصومالية.

وفي أبريل عام 1992م، أنشئت اللجنة الدائمة للقرن الإفريقي بواسطة دول الإيجاد، وانتخبت إثيوبيا رئيساً لهذه اللجنة، وقد فوضت منظمة الإيجاد رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل مليس زيناوي ليقوم بدور المنسق لعملية السلام في الصومال.

ونظراً لعجز إثيوبيا عن الوصول إلى نتائج مثمرة في مساعيها الأحادية، برزت أهمية توحيد الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق المصالحة وإعادة الاستقرار في الصومال.

وانطلاً من ذلك، نظمت الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) مؤتمراً دولياً في روما للفترة من 19 إلى 20 يناير 1998م، بحضور ممثلين عن الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا وكندا إلى جانب الأمم المتحدة، وقد تم الاتفاق على تكوين لجنة لتحقيق السلام والمصالحة في الصومال، فضلا عن اعتماد على منهجية جديدة للتعامل مع الأزمة الصومالية وتوسيع دائرة المشاورات لتشمل كل القوى الإقليمية والدولية المهتمة بالشأن الصومالي[3].

وقد أجيزت مقررات المؤتمر خلال اجتماعات اللجنة التي انعقدت بجيبوتي في مايو ونوفمبر 1998م، كما تم تكوين فريق للاتصالات لمتابعة الأوضاع الصومالية، وذلك برئاسة إيطاليا وعضوية كل من الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وفرنسا ومصر والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

- **مؤتمر عرتا:**

---

[3] د. محمد أحمد شيخ، التخل الدولي في الصومال .. الأهداف والنتائج، مركز الراصد للدراسات . الخرطوم .2005م، ص 152 .154.

وفي يونيو عام 1999م، قدمت جيبوتي مبادرة شاملة لإحلال السلام والمصالحة في الصومال إلى اللجنة الدائمة المعنية بالشأن الصومالي، وطلبت من المجتمع الدولي أن يقف بجانبها لتحقيق أهداف هذه المبادرة، ورحبت اللجنة الدائمة التابعة لمنظمة الإيجاد بهذه المبادرة التي تلقت ترحيباً مماثلاً من الجمعية العامة للأمم المتحدة وكافة الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بالصومال.

وفي خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، لخص الرئيس إسماعيل عمر جيله، أهداف المبادرة الجديدة في النقاط التالية:

- تأكيد حق الشعب الصومالي بممارسة حقه الديمقراطي في اختيار قادته.
- الدعوة إلى تحويل الفصائل الصومالية المسلحة إلى أحزاب سياسية.
- ضرورة نزع أسلحة الفصائل المتحاربة وإخضاعها لسلطة القانون.
- دعوة المجتمع الدولي لتقديم المساعدات اللازمة لإعادة بناء الصومال.

واكتسبت تلك المبادرة أهمية خاصة، حيث اعتمدت على تعزيز دور المجتمع المدني الصومالي، وإقصاء بارونات الحرب الذين أعلنوا بدورهم مقاطعة المؤتمر.

وقد استهدفت المبادرة للمرة الأولى في سياق ما يمكن تسميته "**بفوضى المبادرات**" استنهاض همم أجزاء متنوعة من الأغلبية الصامتة والفئات المدنية المقهورة بقوة السلاح والخوف، خاصة منظمات المجتمع المدني ومؤسسات المرأة والجاليات الصومالية بدول المهجر، إضافة إلى شرائح المجتمع الأكثر تضرراً من غياب دولة القانون والمؤسسات الحكومية المختلفة[4].

وفعلاً انطلقت أعمال المؤتمر في 2000/5/2م، بمدينة "**عرتا**" جنوبي جيبوتي، وذلك بحضور أكثر من 2000 مشارك، من أعيان وزعماء القبائل الصومالية وكبار العلماء

[4] د. السيد عوض عثمان، أزمة المصالحة الصومالية، كراسات استراتيجية . العدد 147 . العام 2005م،

والمفكرين ووجهاء المجتمع الصومالي فضلاً عن ممثلين من منظمات المجتمع المدني في داخل الصومال والجاليات الصومالية في دول المهجر[5].

وقد استمرت فعاليات المؤتمر للفترة من 2 مايو إلى 30 أغسطس 2000م، وتم خلالها مناقشة كيفية وضع البلاد مجدداً في طريق عملية استعادة الدولة مرة أخرى، وتمخض المؤتمر عن إعادة كيان الدولة الصومالية، وتوزيع القبائل الصومالية إلى خمس مجموعات رئيسية تتقاسم السلطة فيما بينها، وكذلك تشكيل المجلس الوطني "**البرلمان**" انتقالي مؤلف من 254 عضواً، ممثلاً لجميع القبائل الصومالية، وانتخاب السيد/ عبد القاسم صلاد حسن رئيساً لجمهورية الصومال من 45 مرشحاً لمنصب الرئاسة، وذلك بحضور العديد من رؤساء دول الجوار ومنها: السودان واليمن وإثيوبيا، فضلاً عن مندوبي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية والهئية الحكومية للتنمية (الإيجاد) وغيرها.

ورغم الجهود الهائلة التي بذلتها جيبوتي على كافة المستويات والأصعدة لتوفير دعم المجتمع الدولي لإعادة الدولة الصومالية، إلا أن نتائج المؤتمر لم ترض بعض الجهات الإقليمية وحلفاءها الصوماليين من أمراء الحرب، وقد لعبت تلك الجهات دوراً معيقاً في تنفيذ قرارات المؤتمر، ولذا ظهرت في الأفق محاولات عديدة لافشال الحكومة تمثلت في الآتي:

- قامت إثيوبيا بتشويه صورة المؤتمر ونتائجه، لذا شرعت في تنظيم لقاءات لقيادات الفصائل المسلحة التي لم تشارك المؤتمر.
- رفض جمهورية أرض الصومال لقرارات المؤتمر.
- رفض زعيم حكومة بونت لاند، وكذلك أمراء الحرب في مقديشو لجميع نتائج المؤتمر.

---

[5] د, جلال الدين صالح، المصدر السابق.

- كما اقترن الدعم والتأييد الدولي والإقليمي لنتائج المؤتمر باشتراط قدرة الحكومة على الحكم الفاعل ومدى تعاونها مع الفصائل المسلحة للتوصل إلى مصالحة وإجماع وطني في البلاد، مما أدى إلى إخفاق مشروع جيبوتي التصالحي.

- **مؤتمر المصالحة بين الحكومة وتحالف إعادة تحرير الصومال:**

مرة أخرى قامت جيبوتي في 12 مايو 2008م، باحتضان مفاوضات سلام بين الحكومة الإنتقالية برئاسة عبد الله يوسف أحمد، وقطاع من تحالف إعادة تحرير الصومال بقيادة الشيخ شريف شيخ أحمد، وذلك براعاية الأمم المتحدة وممثلين من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الاتحاد الإفريقي، مما اعتبر بعض دول الجور تضاؤل نفوذها في الصومال، وبالتالي سعت إثيوبيا إلى إفراغ محتوى مؤتمر جيبوتي من مضمونه، والعودة إلى نقطة الصفر من خلال وضع ملف الأزمة الصومالية في يد إثيوبيا ووكلائها[6].

وبالرغم من ذلك كله، جاء التدخل الكثيف للمجتمع الدولي المتمثل في زيارة وفد المندوبين الدائمين في مجلس الأمن الدولي لجيبوتي، ولقائه مع الحكومة الإنتقالية وممثلي المعارضة بقيادة الشيخ شريف، ليعطي قوة دفع جديدة لمفاوضات التسوية، مما أدى إلى نجاح اتفاقية جيبوتي وتشكيل حكومة وطنية برئاسة الشيخ شريف شيخ أحمد[7].

وهنا لا تفوتنا الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية لم تنه الصراع الدئر في الصومال، حيث اننتقل الصراع بين حكومة شريف من ناحية، وبين حركة الشباب والحزب الإسلامي من ناحية أخرى، وذلك نتيجة لاسباب عديدة من أبرزها: تدخل بعض دول الجوار في الصراع لتحقيق

---

[6] أمير محمد عبد الحليم، الدور الإقليمي والموقف من الصراع في الصومال، (القرير الاستراتيجي اللأفريقي 2009 . 2010) ص 360.

[7] د. رجب عمر العاتي، المرجع السابق.

أهداف خاصة دون مراعاة لاعتبارات تسوية وحل الصراع، مما حال دون التوصل إلى تسوية شاملة تحقق الاستقرار وتنهي الأزمة الصومالية.

الدور الجيبوتي العسكري في الصومال:

لم يقتصر الدور الجيبوتي في الصومال على مساعيها السياسية لحل الأزمة الصومالية بالطرق السلمية، فقد رأت جيبوتي أن تمارس كافة أوراقها السياسية والأمنية والعسكرية بالتأثير في مجريات الأحداث في الصومال.

وفي 28 يناير 2010م، أعلنت جيبوتي عزمها على إرسال قوات عسكرية إلى الصومال للمشاركة في بعثة الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام في الصومال (AMISOM) وقد أعرب وزير الخارجية الجيبوتي محمود علي يوسف، عن أمله في أن تساهم القوات الجيبوتية في عملية إرساء الأمن وحماية الحكومة الصومالية.

والملاحظ أن الدور الجيبوتي السياسي والعسكري في الصومال يكون أكثر قبولاً لدى الأطراف الصومالية المختلفة، مما يجعل تدخلها العسكري المباشر في هذا الصراع أقل تكلفة، بالمقارنة مع التدخل العسكري لدول الجوار الأخرى.